العرب
الأربعاء 2020/04/22
السنة 42 العدد 11685

تعدد جبهات صناعة القرار يعرقل المرحلة الانتقالية في السودان

الأهداف المتصادمة تحولُ دون حسم قضايا حيوية وتركها عرضة لتجاذبات سياسية

كلما اقتربت السلطة الانتقالية السودانية من حسم ملف من الملفات الكثيرة المفتوحة على طاولتها، منذ استلمت زمام الحكم، وجدت أصداء سلبية تناطحها وتمنع استقرارها على حالة إيجابية. فكلّ فكرة تطرحها للتسوية إلاّ ووجدت أفكارا أخرى تعرقلها. هكذا بدا الحل بشأن قضية السلام الشامل مع الحركات المسلحة وإزالة التمكين وتعيين الولاة المدنيين بدلا من العسكريين وتشكيل مجلس تشريعي، وكأن هناك من يرتاحون لاستمرار المراوحة والبقاء فترة طويلة في خندق انعدام الوزن وعدم التقدم خطوة واحدة إلى الأمام.

في انتظار الدخان الأبيض

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

القاهرة – تعاني كل الدول التي تمر بفترات انتقالية عقب حدوث ثورات وانتفاضات وانقلابات وتحوّلات في البنية السياسية للأنظمة الحاكمة من أزمات طويلة تحد من نجاح القوى الصاعدة، وتعرقل طموحاتها في الوصول إلى درجة عالية من الأمن والاستقرار والحرص على تحقيق تطلعات المواطنين تدريجيا.

غير أن المشكلة في السودان مختلفة، لأن السلطة الانتقالية بشقيها المدني والعسكري تكابد لتخفيف الضغوط وتخطي التحديات والعقبات وإقناع الفئة العريضة التي دعمت تغيير النظام السابق بأن غدا سيكون أفضل.

عبء فوق عبء

تحاول الحكومة حاليا التأكيد على أن الإخفاقات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية طبيعية، وحدثت وتحدث في الدول التي تمر بتحولات درامية. ولأن السودان تخلّص من نظام جثم على الصدور لثلاثة عقود متواصلة فأزمته مضاعفة، وله أنصار تمددوا في هياكل الدولة، وحقّقوا مكاسب يريدون الحفاظ عليها لذلك مقاومتهم عصية. كما أن الحروب الأهلية الطاحنة التي انتشرت في كل الأقاليم تركت رواسبها العسكرية، وعلاجها بحاجة لترتيبات معينة.

> الإخفاقات المتتالية في معالجة الأزمات ترجع إلى تعدد دوائر صناعة القرار وتناقض الحسابات

يتفهم غالبية السودانيين هذه النوعية من الخطابات المحكمة، كشعب درجت شريحة كبيرة فيه على تعاطي السياسة واعتاد على الحرب، والتعامل مع توابعهما فترة طويلة. لكن هؤلاء لم يستطيعوا استيعاب التعثر الحاصل في الملفات التي وعدت السلطة الانتقالية بالتغلب عليها خلال فترة محددة، وإيجاد تسويات عاجلة لعدد منها، أو وضع نواة لحلول توحي بالأمل.

يمكن وصف ما يجري الآن بأن كل شيء محلك سر تقريبا. فلم يتم الانتهاء من تخطي مشكلة واحدة بشكل نهائي، حتى القضايا التي تم الاقتراب منها على نطاق واسع، مثل السلام مع الحركات المسلحة لا يزال ينزف كلاما، عندما يتم فك عقدة تظهر عقد أخرى تفرمل المسيرة، وهكذا يمكن القياس على ملفات داخلية، مثل: تدهور الأوضاع الاقتصادية التي جاءت أزمة كورونا لتضيف إليها عبئا على عبء.

كما أن لجنة إزالة التمكين التي تشكّلت للتخلص من إرث نظام الرئيس السابق عمر حسن البشير متذبذبة في أداء دورها. وتحتاج إلى المزيد من الصرامة لوضع نهاية لتغوّل الأحزاب التي عملت في كنفه على بعض مؤسسات الدولة، ووقف تغلغل الحركة الإسلامية في المجتمع تماما، وتقليص الأذرع التي تريد استمرار البطش ومنع أي فرصة للنهوض والوصول بالسودان إلى بر الأمان.

ينسحب الفشل أيضا على ملفات خارجية غاية في الحيوية، كرفع اسم السودان من على اللائحة الأميركية للدول الراعية للإرهاب. وهو أمر أصبح مبهما وتستعصي مكوناته على الفهم بعد أن كان قاب قوسين أو أدنى من النهاية. كذلك الشدّة والجدية في إنهاء الدور الذي تلعبه جماعات متشددة جعلت البلاد ساحة أو ملتقى تتجمع فيه حركات وشخصيات من الشرق والغرب.

ناهيك عن عدم التقدم لرفع مستوى العلاقات بين قوى إقليمية ودولية مختلفة، حيث لا تزال الخرطوم تتخبط، ولا أحد يعرف توجهها واستراتيجيتها وموقفها الحاسم من بعض القضايا، فقط ترفع شعارات تتعلق بالحياد، بينما ذلك قد يمثّل عبئا في بعض اللحظات، فعندما يبقي السودان على علاقات قوية مع دول كانت تمثل داعما قويا لنظام البشير مثل تركيا وقطر، فهذا ينطوي على انحياز وليس حيادا، لأنه يضع الحكومة في خانة انتهازية سابقة أدت إلى الجمع بين عناصر يصعب الجمع بينها، وهزّت في النهاية صورة النظام.

تفرض المراحل الانتقالية على دول كثيرة حالة من حالات الارتباك وعدم الميل إلى اتخاذ مواقف حدية وقاطعة في كثير من الملفات، وتفضل ترحيلها للنظام الدائم الذي سيرتضيه الشعب، وهذا مفهوم في القضايا التي تحتاج إلى حوار مجتمعي عام ونقاش سياسي تتشارك فيه القوى الوطنية، مثل الدساتير وطبيعة أو شكل الحكم والحرب وعقد اتفاقيات مع دول، وكل الخيارات التي لا يحق للحكام المؤقتين البت فيها.

لم يكن مطلوبا من السلطة الراهنة الإقدام على إجراءات مصيرية. غاية المراد إيجاد حلول لمشكلات ملحة تهم المواطنين مباشرة، والتغلب عليها لا يحتمل التأجيل والتسويف واللجوء إلى مسكّنات سياسية ربما لا تلبي أحلام البسطاء التي انتعشت مع التخلص من نظام البشير، وإذا واصلت مكونات السلطة الاعتماد على خاصية الصبر والهدوء والتسامح المعروفة عن السودانيين من غير المستبعد أن تواجه مأزقا قاسيا.

غموض وتناقض الحسابات

ترجع الإخفاقات المتتالية في معالجة الأزمات والتعثر في استكمال هياكل المرحلة الانتقالية، من تعيين حكام الولايات وتشكيل مجلس تشريعي مؤقت، إلى تعدد دوائر صناعة القرار وتناقض الحسابات وعدم الالتفاف حول رؤية واضحة يعمل من أجلها الجميع، كان إنجازها كفيلا بردع القوى المناهضة للتغيير، ووقف التداعيات السلبية التي استهلك سد فجواتها الجانبية وقتا، واحتل الكلام عنها مرتبة متقدمة على قضايا رئيسية لم تقترب منها السلطة الانتقالية.

هناك جهات عدة تلعب دورا في صناعة القرارات بالسودان، أهمها المؤسسة العسكرية، التي يرأس أكبر قادتها (الفريق أول عبدالفتاح البرهان) مجلس السيادة ومعه خمس من أبرز الشخصيات فيها. وهناك الشق المدني في مجلس السيادة، والحكومة التي يقودها عبدالله حمدوك وتحالف قوى الحرية والتغيير، يضاف إلى كل هؤلاء شارع مغرم بالفتاوى السياسية.

أدى هذا الخليط أو الموزاييك السياسي إلى ارتباك في دولاب الدولة، ظهرت تجلياته في طريقة الاقتراب من القضايا المركزية وصعوبة حسمها، فثمة ملفات متشعبة تم فتحها ولم تتمكن الجهات الرسمية من إغلاقها، وإذا بدت النهاية وشيكة بعدت مرة أخرى، حيث تطفو رؤى واجتهادات غير مأخوذة في الحسبان، ولذلك من الطبيعي أن تظل السلطة الانتقالية تكابد، ويظل المواطنون ينتظرون حدوث معجزة تخفف وطأة الأزمات.

وصل السودان إلى مرحلة أخطر من ذلك، تتعلق بارتياح كثيرين إلى هذا الارتباك، خاصة الذين يرون في الحسم خسارة لهم، ويعتقدون أن الانتظار يمكن أن يتسبب في تغيير المعطيات السلبية وقد يحولها إلى إيجابية، إذا حدثت مفاجآت. ويبدو الحرص على الإنجاز بطيئا أو منعدما، لأن هناك مستفيدين منه، ومغرمين بالتفاصيل، ومنتظرين القفز على السلطة.

تكاد تكون فكرة المفاوضات والمحادثات في حد ذاتها لها وقع طيب لدى شريحة واسعة من السودانيين، يطربون لها ويتفاعلون مع قصصها وعلى استعداد للدخول في حوارات ونقاشات لسنوات دون بلوغ خط النهاية، وحدث ذلك في الأزمات التي طرحت للتفاوض من قبل. غاب الحسم عن غالبيتها، وعندما يتم الاقتراب منه تتفجر مشكلة تعيده إلى سيرته الأولى. الملف الوحيد الذي شهد حلا هو انفصال جنوب السودان، بعد نحو نصف قرن من الحرب والسلام.

بالطبع لا يدعو هذا التحليل إلى التشاؤم، لكنه يحذر من الإفراط في الرهان على عنصر الوقت كأداة كفيلة لتحقيق مكاسب لهذا الطرف أو ذاك. فالأوضاع العامة في السودان مليئة بالمشكلات الداخلية ولها امتدادات خارجية، وهناك قوى طامعة في تكريس حضورها في السودان وأخرى لا تريد له التعافي.

توفر هذه الأجواء بيئة مناسبة للمتربصين بهذا البلد، من الكيزان (إخوان السودان) والتنظيمات المتطرفة، وبعض القيادات العسكرية التي لم تستطع هضم التعاون والتنسيق مع قوى مدنية يريد بعضها الهيمنة على السلطة وتشكيل تحالفات تستقطب قوى وتستبعد ثانية.

لم تتوافر عوامل الأمان الكاملة لحركات في الهامش والأطراف لتطمئن إلى أن المرحلة المقبلة واعدة بسودان جديد يرفع لواء المواطنة وينهي فصول مريرة من التمييز العرقي والديني والجهوي، ولا يزال الخوف من المجهول يخيّم على تصورات وتصرفات جهات عديدة، ما يجعلها تبالغ في التريث والحذر لقبول الحلول المطروحة، وتنتظر قياس ردات فعل الآخرين، وهي دوامة دفع السودان ثمنا باهظا لها.

تاريخ الإنسانية ملطخ بجوائح الأرض

باريس – رجّحت منظمة الصحة العالمية أن يكون فايروس كورونا المستجد حيواني الأصل وأنه ليس صنيعة مختبرات مثل ما يقول الرئيس الأميركي إن إدارته تحاول تحديد ما إذا كان الفايروس خرج من معمل في مدينة ووهان بوسط الصين.

وقالت المنظمة الثلاثاء إن جميع الأدلة المتوفرة تشير إلى أن كورونا نشأ في خفافيش في الصين في أواخر العام الماضي ولم يتم تخليقه أو إنشاؤه في معمل. وعلى الرغم من هذا التأكيد الأولي لما توصلت إليه أبحاث المنظمة والذي يتنافى مع اتهامات ترامب، فإن الكثير من الباحثين والخبراء يجمعون على وجود مسؤولية للإنسان ليس في ظهور هذا الوباء ويستند الكثير منهم على تجارب مقاربة سابقة كانت فيها يد للإنسان ساهمت في انتشار أوبئة أخرى.

وحتى إن تأكد المصدر الحيواني لفايروس كورونا الذي قلب حياة العالم رأسا على عقب وحصد أكثر من 167 ألف ضحية، إلا أن نشاط الإنسان هو الذي سهل انتقال العدوى إلى البشر فيما يحذر خبراء من أن فايروسات أخرى ستتبع المسار نفسه في حال عدم اعتماد تغييرات.

والأمراض الحيوانية المنشأ التي تنتقل إلى الإنسان ليست بجديدة ومنها السل والكلب والملاريا وداء المقوسات. ويفيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن 60 في المئة من الأمراض البشرية المعدية مصدرها الحيوانات. وترتفع هذه النسبة إلى 75 في المئة في حالة الأمراض المعدية "الناشئة" مثل إيبولا وفايروس إتش. أي.في المسبب لمرض الإيدز وإنفلونزا الطيور وزيكا والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس).

وأفاد تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2016 أن "بروز الأمراض الحيوانية المنشأ مرتبط في غالب الأحيان بالتغيرات البيئية الناجمة عادة عن النشاط البشري من تعديل في استخدام الأراضي إلى التغير المناخي".

وتؤكد غيانيل فورتش المديرة المساعدة لقسم علم الأوبئة البيطرية في المركز الوطني للبحث الزراعي والبيئي وهو هيئة رسمية فرنسية، "نظرا إلى نموّ عدد السكان واستخدامهم المكثف لموارد الأرض، يؤدي تدمير الأنظمة البيئية بأعداد متزايدة إلى ارتفاع كبير في التماس" بين الأجناس.

ومن العوامل المسؤولة عن ذلك، قطع أشجار الغابات لأغراض الزراعة وتربية الحيوانات بشكل مكثف، التي قد تشكل بدورها "جسرا" مع الإنسان (ولاسيما من خلال تطوير مقاومة على المضادات الحيوية المستخدمة كثيرا في الزراعة الصناعية) وتوسع المدن وتشرذم المواطن الطبيعية ما يؤثر على التوازن بين الأنواع. يضاف إلى ذلك الاحترار المناخي الذي قد يدفع بعض الحيوانات الناقلة للمرض إلى الانتشار في أماكن لم تكن تقيم فيها.

وتوضح آن لاريغودري الأمينة العامة التنفيذية للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وهو هيئة تابعة للأمم المتحدة تعنى بالتنوع الحيوي، أنّ "المسار الذي يدفع جرثومة مثل فايروس من الانتقال من مجموعة من الفقريات، كالوطايط على سبيل المثال إلى البشر، معقد لكنه من فعل البشر والنشاطات البشرية توفر الفرصة للجراثيم للاقتراب من الإنسان". وتضيف "سرعة التغيرات الحاصلة في المواطن الطبيعية في السنوات الخمسين الأخيرة لا سابق لها في تاريخ البشر. ويشكل التبدل في استخدامات الأراضي العامل المباشر الأهم في هذا التغيير".

ويفيد المنبر بأن الأمراض الحيوانية المنشأ تحصد نحو 700 ألف ضحية سنويا، بغض النظر عن الجائحة الحالية.

وتحدد دراسة أجراها باحثون أميركيون قبل ظهور الوباء الحالي، القوارض والرئيسات والوطاويط على أنها "حاملة" لغالبية الفايروسات المنقولة إلى الإنسان (75.8 في المئة). إلا أن الحيوانات المنزلية تحمل أيضا 50 في المئة من الأمراض الحيوانية المنشأ.

ومع التركيز على الحيوانات البرية المهددة، تظهر الدراسة أن تلك التي تنقل أكبر عدد من الفايروسات إلى البشر هي تحديدا "تلك التي تراجعت أعدادها بسبب الاستغلال وفقدانها لمواطنها".

وتقول كريستين جونسون من كلية الطب البيطري في جامعة كاليفورنيا التي أشرفت على الدراسة "نحن نعدل استخدام الأراضي (..) الأمر الذي يزيد من الاتصالات بين البشر والحيوانات البرية ما يوفر الظروف المثالية لانتقال الفايروسات".

> ترجيح منظمة الصحة العالمية بأن كورونا من أصل حيواني لا يحجب مسؤولية الإنسان عن نقل عدواه

وتحذر لاريغودري من أن هذا الميل لن يتراجع لأن التعديلات في استخدام الأراضي "فضلا عن الزيادة في المبادلات التجارية والسفر" ستزيد من عدد الجوائح في المستقبل. لذا ينبغي أن يكون الرد على مستوى النظم المعتمدة على ما تؤكد غينايل فورتش موضحة "إلى جانب الاستجابة الضرورية لكل وباء يجب أن نفكر بالنموذج الذي نعتمده" و"لاسيما إعادة النظر في علاقتنا بالأنظمة البيئية الطبيعية والخدمات التي توفرها لنا". وتذهب لاريغودري في الاتجاه نفسه وتدعو إلى "تحول كامل لحل هذه المأساة العالمية مع العمل على تثبيت البيئة" في مجالات اقتصادية مختلفة من المال إلى الصيد مرورا بالنقل أو الطاقة.

وجاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2016 أيضا أن "الاستراتيجيات الفعالة متوافرة للسيطرة على غالبية الأمراض الحيوانية المنشأ المهملة لكن يبدو أن العائق الرئيسي هو نقص في الاستثمارات" مشددا على أن "سلامة الأنظمة البيئية تشمل الصحة والتطور البشري".

وتحذر خبيرة الرئيسات البريطانية جاين عودال التي أمضت الجزء الأكبر من حياتها في دراسة الحيوانات والدفاع عنها لاسيما الشمبانزي في أفريقيا وتحديدا في تنزانيا، من أنه "كان متوقعا حصول ذلك وسيتكرر الأمر إلى حين نستخلص العبر منها".

وترى أن أسباب الجائحة واضحة وهي "انتهاكنا للطبيعة وللحيوانات التي ينبغي أن نتشارك معها كوكب الأرض".